

القاعدة الثامنة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

**الموجود بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل
كالموجود عند ابتداء السبب^(١).**

انعقاد السبب وابتدأؤه

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

المراد بأصل السبب : أي سبب الحكم المبني عليه ؛ لأنّ كلّ حكم له سبب يبنى عليه ، فإذا وجد سبب لحكم ما ، فإنّ ما يوجد من الأحكام بعد انعقاد السبب - وإن كان لم يتمّ - يجعل كالموجود عند ابتداء السبب في استحقاقه الحكم المبني على السبب .

فالسبب له أصل وبدء ، ولكن لا بدّ من وجود شرط لتمامه ، ولكن الأحكام إنّما تبنى في الغالب على أصل السبب وابتدائه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الصدقة - مثلاً - إنّما يستحقّها المتصدّق عليه بتصريح المتصدّق بالصدقة ، ولكن لا يتمّ ملكيّة الصدقة للمتصدّق عليه إلا بقبضها . فإذا تصدّق ببقرة حامل فولدت قبل قبضها من قبل المتصدّق عليه ، فإنّ ابنها يتبعها في حكمها ، وإن كان لم يتمّ حكمها ولم يملكها المتصدّق عليه . فللمتصدّق عليه البقرة وابنها .

(١) شرح السير ص ١٩١٥ .

ومنها : إذا لحق مرتد - والعياذ بالله تعالى - بدار الحرب ، وله امرأة مسلمة وأولاد مسلمون ، فإن ميراثه - عند الحنفية - يستحقه ورثته المسلمون ، ممن كان منهم وارثاً يوم لحاقه بدار الحرب مرتداً . وقيل : من كان وارثاً يوم رده . وقيل : من كان يعتبر وارثاً يوم يقضي القاضي بلحاقه بدار الحرب . والأصح الأول ؛ لأن أصل السبب وهو استحقاق الميراث ينعقد برده ، ولكن تمامه يكون بلحاقه بدار الحرب . والموجود بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب .

ومنها : إذا اشترى بقرة وبعد العقد وقبل تسلمها وقبضها من البائع ولدت فإن ولدها للمشتري ويجعل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن .

ومنها : إذا مات مكاتب عن مال كثير - قبل أن يؤدي بدل الكتابة - ثم أسلم ابن له كافر أو عتق ابن له كان عبداً . ثم يؤدي بدل كتابته ، فإن ما يفضل عن بدل الكتابة يكون ميراثاً لورثته الذين كانوا من أهل الإرث عند موته ، ولا ميراث لمن كان عبداً أو كافراً يومئذ .

القاعدة التاسعة بعد السبعمة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الموجود في حالة التوقف كالوجود في أصله^(١)

التوقف ، الأصل

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبقت ضمن قواعد حرف الهمزة تحت لفظ (الأصل) برقم ٤٨٠ .
ومفادها : أن ما كان موجوداً في حال توقف العقد الموقوف عن
النفاذ يعتبر كالوجود في أصل العقد من حيث إنه يسري عليه حكم العقد
عند إجازة المالك .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا باع فضولي بستاناً بيعاً موقوفاً على إجازة المالك ، وفي حال
توقف العقد قبل إجازة المالك أنمر شجر البستان ، فإن ثمرة البستان
تكون ملكاً للمشتري إذا أجاز المالك العقد ، كأنها كانت موجودة عند
إجراء العقد .

(١) أصول الكرخي . وعنه قواعد الفقه ص ١٣١ .

القاعدة العاشرة بعد السبعمة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الموجود المقترن بالمانع الحسيّ أو الشرعي كالعدم^(١).

المانع الحسيّ والشرعيّ

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا وُجد شيء ممّا يحتاج إليه لأمر شرعي ولكن اقترن بهذا الشيء مانع حسيّ أو شرعي منع من الاستفادة منه فإنه يعتبر كالعدم ، أي لا يحكم بوجوده ؛ بل يعتبر كأنه غير موجود ، وينتقل إلى البذل .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا أراد شخص الطهارة ووجد الماء ولكن حال دون القدرة على استعماله حائل يعجز عن دفعه - كوجود سبع في طريقه - أو كان البرد شديداً ولم يجد ما يسخّنه به . أو احتيج هذا الماء لشرب حيوان محترم ، أو كان بالمكلف مرض يمنعه من استعمال الماء ، فإنّ هذا الماء يعتبر كالمفقود ، وينتقل الحكم إلى البذل وهو التيمّم .

ومنها : إذا أعتق المسلم عبداً كافراً ، أو أعتق الكافر عبداً مسلماً ، ثبت الولاء للمعتق عند الحنفية والشافعية ولكن لا يتوارثان لاختلاف الدين ، حيث وجد المانع من التوارث . وعند مالك رحمه الله :

(١) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ١٣١ .

لا يثبت الولاء ولا يتوارثان لاختلاف الدين^(١). وعند أحمد رحمه الله :
يثبت الولاء ، ويتوارثان في الرواية الرَّاجحة^(٢).
ومنها : الشيخ الهرم الذي لا يستطيع الصَّيام يجب عليه الفدية .

(١) ينظر الكافي ص ٩٧٦ فما بعدها .

(٢) ينظر المقتع ج ٢٠ ص ٤٦٥ فما بعدها ص ٤٦٩ .

القاعدة الحادية عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الموضع الذي لا يأمن فيه المسلمون يعتبر من جملة دار الحرب .

أو دار الإسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين وفيه يأمنون^(١).

دار الإسلام ودار الحرب

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة تتعلق ببيان دار الإسلام ، ومتى تعتبر الدار دار إسلام ، ومتى تعتبر الدار دار حرب .

فالمكان والموضع والبلاد التي لا يأمن فيها المسلمون على إقامة شعائر دينهم وعلى أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ، ولا يقام فيها شرع الله هو دار الحرب ، والمكان الذي يكون تحت يد المسلمين ، وفيه يأمنون ، ويحكم فيه بشرع الله هو دار الإسلام .

لكن متى تعتبر الدار دار حرب أو دار إسلام ؟

فعند أبي حنيفة رحمه الله : إن الدار تعتبر دار حرب - ولو كان أهلها مسلمين - إذا لم يحكم فيها بشرع الله . لكن بشرط أن لا يكون بينها وبين دار الإسلام حدود .

(١) شرح السير ص ١٢٥٣ .

وعند الصّاحبين : إن الدّار تعتبر دار حرب - ولو كان سكّانها مسلمين - إذا لم يحكم فيها بشرع الله ، ولا يأمن فيها المسلم بإيمانه ، ولا الذّمّي بأمانه - ولو كان بينها وبين دار الإسلام حدود .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

بناء على ما سبق من تعريف دار الحرب ودار الإسلام نستطيع القول بأنّ الدّول التي تسمّى اليوم إسلاميّة هي دار حرب لعدم الحكم فيها بشرع الله - حيث تحكم كلّها بالقوانين الوضعيّة الكافرة - وحيث يحارب فيها المسلم الذي يجهر بالدّعوة إلى الله ، وحيث عطّلت شريعة الله ، ووسم كلّ من يدعو إليها بأنّه رجعي أو إرهابي .

ولا حول ولا قوة إلا بالله .

القاعدة الثانية عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

موضع الضرورة مستثنى عن موجب الأمر^(١) . أو
من لزوم الطاعة شرعاً .

موضع الضرورة

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

هذه القاعدة بمعنى قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) وقاعد
(المشقة تجلب التيسير) وقد سبق مثال لها بلفظ (لا واجب مع عجز
ولا حرام مع ضرورة) ضمن قواعد حرف (لا) تحت الرقم ٧٤ .

ودليل هذه القاعدة : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ
إِلَيْهِ ﴾^(٢) وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا
إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(٣) وغيرها من الآيات .

فإذا أوجب الله عزّ وجلّ أو رسوله صلى الله عليه وسلم علينا
أمراً فإنما ينفذ الأمر الواجب مع القدرة والاستطاعة ، ومع العجز ينتفي

(١) شرح السير ص ١٧٦ ، ١٨٣ .

(٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

الوجوب ، (وموضع الضرورة يستثنى من الواجب) : فإذا وجدت الضرورة وجدت الرخصة ، وانتفت العزيمة .
ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

الميتة محرمة الأكل بالنصوص القطعية ، لكن إذا اضطر إنسان في مجاعة أو إكراه على أكل الميتة أبيح له ذلك ، بل يصل الأمر إلى درجة الوجوب إذا غلب على ظنه أنه لو لم يأكل الميتة سيموت ، فإنه يجب عليه الأكل منها للضرورة .

ومنها : إذا نهى القائد جنده عن الخروج من المعسكر وأمرهم بالبقاء فيه ، فأصابته ضرورة من الطعام أو من العلف لدوابهم ، وخافوا على أنفسهم وعلى دوابهم فلا بأس أن يخرجوا في طلب الطعام والعلف .

ومنها : خروج العبد والمرأة للقتال إذا كان النفي عامّاً والضرورة ماسة فلا بأس أن يخرج العبد بغير إذن المولى ، والمرأة بغير إذن الزوج ، والولد بغير إذن الوالدين .

ومنها : القيام في الفريضة واجب على القادر فمن عجز عن القيام صلى قاعداً أو مضطجعا أو على جنب أو يومئ إيماءً .

القاعدة الثالثة عشرة بعد السبعئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الموعود من الدين كالمستحق^(١).

الدين الموعود

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

إذا اتفق شخصان على أن يعطي أحدهما الآخر شيئاً مقابل شيء ، فإنّ على الواعد الوفاء بذلك الدين ، لأنّ الدين إذا كان متعلقاً بوعده بناءً على مقابل فهو يكون كالمستحقّ الأداء حالاً ، فعلى من التزمه أدائه .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا ارتهن شخص عند آخر شيئاً له قيمة مقابل أن يقرضه مالاً محدّد المقدار ، ثم هلك الرهن قبل قبض المال . فإنّ على المرتهن أداء المال الذي اتفقا عليه ؛ لأنّه أصبح مستحقاً عليه .

ومنها : إذا رهنه سيفاً بدراهم ، وقبل قبض الدراهم هلك السيف عند المرتهن فيجب على المرتهن أن يعطيه ثلاثة دراهم ؛ لأنّ أدنى الجمع المتفق عليه ثلاثة .

(١) المبسوط ج ٢١ ص ١٢٤ .

القاعدة الرابعة عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الموَلَّى عليه في التَّصَرَّف لا يتعلَّق بتصرُّفه حكم^(١).

الموَلَّى عليه وتصرُّفه

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الموَلَّى عليه : هو شخص لا يقدر على التَّصَرَّف القولي بنفسه لحال فيه ، أو لا يقدر لمنع الشرع له . ففي هذه الأحوال يجب أن يوَلَّى عليه شخص يقوم بتدبير شؤونه ، والتَّصَرَّف بما فيه مصلحة له .

فإذا تصرَّف الموَلَّى عليه بغير إذن الولي ، فإنَّ تصرُّفه باطل لا يتعلَّق به حكم ، والمراد هنا : التَّصَرُّفات القولية كالبيع والشراء . ولكن التَّصَرُّفات الفعلية تتعلَّق بها الأحكام ولو صدرت عن محجور .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

المحجور عليه لسفه إذا تصرَّف بالبيع أو الشراء أو الهبة أو غير ذلك من العقود فإنَّ تصرُّفه باطل لا يتعلَّق به حكم . لكن لو أتلف شيئاً وجب عليه ضمانه في ماله .

ومنها : الصَّغير - غير المأذون - إذا تصرَّف بهبة ماله ، أو شراء شيء ، فتصرُّفه باطل لا يبنى عليه حكم .

ومنها : إذا قرأ رجل آية سجدة في الصلوة خلف الإمام فسمعها الإمام والقوم الذين يصلّون معه فليس على أحد منهم أن يسجدها ، لا في الحال ولا بعد الفراغ من الصلوة ؛ لأنَّ المقتدي موَلَّى عليه .

(١) المبسوط ج ٢ ص ١١ .

القاعدتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة بعد السبعمئة

أولاً : ألفاظ ورود القاعدة :

الموهوم لا يعارض المتحقق^(١) ، أو المعلوم^(٢) .

وفي لفظ : الموهوم فيما يبنى على الاحتياط كالتحقق^(٣) .

الموهوم ، المتحقق

ثانياً : معنى هاتين القاعدتين ومدلولهما :

هاتان القاعدتان سبق لهما أمثال ، وثانيتها تعتبر كاستثناء من أولاهما .

الموهوم : المبني على الوهم ، والوهم أضعف درجات الإدراك العقلي ، وهو مقابل لليقين . الوهم : ما لا يتصور له حقيقة .

والمعلوم : هو المتحقق المتيقن . ولما كان اليقين أقوى من الوهم فلا يعارض الوهم اليقين ؛ لأنه (لا معارضة بين الضعيف والقوي) .

لكن إذا كان هذا الوهم فيما يبنى أمره على الاحتياط والتورع فإنه

(١) المبسوط ج ١٢ ص ٩٧ .

(٢) نفس المصدر ج ١١ ص ١٦ ، ج ٢٠ ص ٤٨ ، ج ٢٥ ص ٥٠ ، ج ٢٦ ص ١٦٢ وج ٣٠ ص ٢٧٢ .

(٣) القواعد والضوابط ص ٩٧ عن التحرير ج ٦ ص ٢٠٦ .

يعتبر كالمعلوم المتحقق ويبنى عليه الحكم .

ثالثاً : من أمثلة هاتين القاعدتين ومسائلهما :

من التقط لقطة وجاء من يدعيها ، وشهد شاهدان كافران أنها له -
واللقطة في يد كافر - جازت شهادتهما استحساناً ؛ لأنّ شهادتهما له
يغلب على الظنّ صدقها ، ولا يؤخر تسليم اللقطة له لتوهم طالب آخر
مسلم أو كافر .

ومنها : إذا كان الأب عبداً مفقوداً ، وله ولد حرّ - لا يحبس له
شيء من ميراث ولده الحرّ الميت ؛ لأنّ الرّق الذي يحرم الميراث
معلوم . والعنق بعد ذلك موهوم .

ومنها : إذا مات رجل وله أولاد ، منهم ولد مرتدّ مفقود ، فيقسّم
ميراثه بين ورثته المسلمين ، ولا يحبس للمفقود شيء ؛ لأنّه محروم من
الميراث لردّته ، وإسلامه بعد الردّة موهوم .

ومنها : إذا حفر بئراً في الطريق فتلف فيه مال إنسان ، فإنّ
الضّمان على الحافر ، حيث يصرف جميع ماله إلى صاحب المال التّالف
- إن لم يف إلا جميعه - وإن كان من الجائز أن يتلف في البئر مال
لآخر فيكون شريكاً مع الأوّل . لكن ذلك موهوم .

رابعاً : ممّا استثني من مسائل القاعدة الأولى ويندرج تحت
القاعدة الثّانية :

إذا باع صبرة طعام بصيرة طعام من جنسه بدون كيل لم يجز

لاحتمال الرِّبَا ولو كان هذا الاحتمال متوهماً ضعيفاً ؛ لأنَّ باب الرِّبَا مبني على الاحتياط .

ومنها : إذا أراد أن يتزوَّج امرأة فأخبر أنها أرضعت معه ، فلا يتزوَّجها ولو كان المخبر امرأة أو رجلاً لا يغلب على الظَّن صدقه ؛ لأنَّ أمر الفروج مبني على الاحتياط كذلك .

القاعدة السابعة عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الميت لا يملك بعد الموت^(١).

الميت

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

الموت ينهي الحياة ، وإذا غادر الإنسان الحياة عُنْدِ الملكية .
وتحوّل ما يملكه إلى ورثته ، ولأنّ الملكية تحتاج إلى تصرّف وقبول ،
والميت لا يقبل شيئاً ولا يُقبل منه شيء ، ولذلك كان الميت لا يملك شيئاً
بعد الموت .

ومن ناحية أخرى فإنّ ما كان يملكه الشخص في حياته قبل موته
انتقل ملكه إلى وارثه ، فيقال : هذا الشيء ملك فلان - أي الوارث -
ولا يقال : ملك فلان الميت ، بل يقال : كان ملك فلان الميت .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا اشترى شخص في حال حياته سيارة أو داراً أو أرضاً أو
سلعة ، وقبل أن يتسلّمها مات . فإنّ وارثه أصبح مالِكاً لها ، لأنّ
المورث الميت لا يملك بعد الموت شيئاً .

رابعاً : ممّا استثني من مسائل هذه القاعدة :

إذا نصب إنسان شبكة صيد ثم مات . فوقع فيها صيد بعد موته ،

(١) أشباه ابن نجيم ص ٢٩٧ .

فإنه يملكه حكماً ويورث عنه ؛ لأنه إذا لم يملكه لا يجوز أن يأخذه الوارث ، لكن لما كان الملك الفعلي لا يقع من الميت ، كان ملكه للصيّد حكماً .

القاعدة الثامنة عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الميسور لا يسقط بالمعسور^(١).

وفي لفظ سبق : من قدر على بعض الشيء لزمه^(٢).

وفي لفظ سبق أيضاً : من قدر على بعض العبادة

وعجز عن باقيها^(٣).

الميسور والمعسور

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

دليل هذه القاعدة قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فتح الباري ج ١٣ ص ٢٥١ حديث رقم ٧٢٨٨ .

كما أخرجه مسلم في كتاب الحج باب فرض الحج مرة في العمرة ، النووي على مسلم ج ٢ ص ٩٧٥ . ونص الحديث عندهما :

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٤٥٧ ، المجموع المذهب لوحة

(٢) أشباه ابن السبكي ج ١ ص ١٥٥ ، قواعد ابن رجب القاعدة ٨ ، المنشور ج ٣ ص ١٩٨ ، قواعد الحصني ج ٢ ص ٤٨ ، أشباه السيوطي ص ١٥٩ ، القواعد والضوابط ص ١١٨ ، ١٣٢ .

(٣) المغني ج ١ ص ١٢٦ ، ٢٩٨ .

« إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ».

كما أخرجه ابن ماجه في المقدمة ص ٣ . والنسائي في كتاب مناسك الحج ج ٥ ص ١١١ .

ومفاد القاعدة : أن ما تيسر فعله على المكلف يجب عليه ، وما تعسر يسقط عنه ، ولكن لا يسقط ما تيسر بسبب سقوط ما تعسر . بل لكل حكم .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا كان مقطوع بعض أطراف الوضوء يجب غسل الباقي جزءاً .
ومنها : العاري إذا قدر على بعض السّتر في الصّلاة وجب عليه ستر القدر الممكن .

ومنها : القادر على بعض الفاتحة يأتي به بلا خلاف .

رابعاً : مما استثنى من مسائل هذه القاعدة :

واجد بعض الرّقبة في الكفّارة لا يعتقها ، بل ينتقل إلى البدل بلا خلاف .

القاعدة التاسعة عشرة بعد السبعمئة

أولاً : لفظ ورود القاعدة :

الميتات أصلها على النجاسة^(١).

وفي لفظ : الميتات نجسة إلا السمك والجراد

بالإجماع. والآدمي على الأصح^(٢).

الميتات

ثانياً : معنى هذه القاعدة ومدلولها :

سبق مثل هذه القاعدة ضمن قواعد حرف الكاف تحت الرقم ٢٥٧.

ومفادها : أن الموت إذا حلّ في حيوان نجس ، ولذلك فكل ميت

نجس ، ومن هنا حرمت الميتة لنجاستها . وسبب النجاسة - والله أعلم -

أن الموت حينما يصيب الحيوان إنما يصيبه لبلاء في جسمه يمنع من

الاستمرار في حالته السوية التي كان عليها ، وحتى لا يصيب أكله

بالأمراض والأضرار حرّم الشارع الحكيم أكله رحمة بالعباد .

ثالثاً : من أمثلة هذه القاعدة ومسائلها :

إذا مات جمل خفف أنفه حرّم تناوله ؛ لأنه أصبح بالموت

نجساً ، بخلاف ما لو نُحر فإنه يحلّ وكذلك كل حيوان مأكول اللحم .

(١) أشباه ابن الوكيل ق ١ ص ٣٥٣ .

(٢) أشباه السيوطي ص ٤٣١ .

رابعاً : ممّا استثني من مسائل هذه القاعدة :

السّمك والجراد طاهران بالإجماع ، للحديث .

ومنها : ميتة الأدمي ، الأصحّ عند الشافعية أنّ الأدمي الميت

طاهر غير نجس .

ومنها : الجنين الذي يوجد ميتاً بعد ذكاة أمّه . وقيل إنّهُ ليس

ميتاً لأنّه ذكيّ بذكاة أمّه .

ومنها : الصيّد الذي لا تدرك ذكاته الاختيارية ، وقد أصابه سهم

الصياد فأثبتته .

ومنها : دود الطّعام والدّود المتولّد من الماء فميتته طاهرة ولم

يتنجّس الماء ولا الطّعام .